نشرة صندوق النقد الدولي

صف من الباحثين عن عمل في مدينة نيويورك. ستراوس-كان يصرح بأن العالم يحتاج إلى التعافي الصحيح الذي يعمل على إنشاء فرص العمل (الصورة: Newscom/Frances M. Roberts)

الاجتماع الوزاري لمجموعة العشرين

"التعافي الصحيح" يتطلب المزيد من الإجراءات

نشرة صندوق النقد الدولي الإلكترونية

١٩ فبراير ٢٠١١

- ستراوس كان يصرح بأن التعافي الاقتصادي غير متوازن بين بلدان العالم وداخل كل منها
- البطالة والتضخم وأسعار الغذاء والطاقة تُعرِّض التعافي للخطر
- مجموعة العشرين تتفق على مؤشرات للاختلالات وعلى إصلاح النظام النقدي الدولي

رحب السيد دومينيك ستراوس-كان، مدير عام صندوق النقد الدولي، بالتوافق الذي توصل إليه اجتماع مجموعة العشرين في باريس بشأن كيفية قياس الاختلالات الاقتصادية العالمية، لكنه أشار إلى استمرار الحاجة إلى إجراءات أقوى على مستوى السياسات تكفل للعالم تحقيق "التعافي الصحيح".

عقب اجتماع وزراء المالية ومحافظي البنوك المركزية من اقتصادات العالم المتقدمة واقتصادات الأسواق الصاعدة الرائدة يومي ١٨ و ١٩ فبراير الجاري للنظر في كيفية التحرك نحو إقامة اقتصاد عالمي أكثر استقرارا، صرح السيد ستراوس-كان بأنه "بالرغم من التعافي الجاري، فهو ليس التعافي الذي نرجوه." فقد عاد النمو العالمي، في متوسط الحالات، لكنه جاء بشكل غير متوازن ــ سواء بين البلدان أو داخل كل منها.

وقال سيادته للصحفيين: "ومن ثم ينبغي اتخاذ إجراءات قوية بالفعل على مستوى السياسات حتى نتمكن من تحقيق التعافي الصحيح، تعافٍ لا يقتصر على معالجة الاختلالات الاقتصادية العالمية فحسب، إنما يؤدي إلى نتائج أفضل للجميع."

وكان الوزراء قد اتخذوا قرارا أثناء الاجتماع الوزاري لمجموعة العشرين، وهو الاجتماع الأول في ظل الرئاسة الفرنسية للمجموعة، بشأن مجموعة من المؤشرات لقياس الاختلالات في الاقتصاد العالمي، عقب أسوأ ركود شهده العالم منذ أكثر من ستين عاما، وقالوا إنهم يسعون للتوصل إلى اتفاق قبل موعد اجتماعهم المقبل في شهر إبريل القادم بشأن وضع مبادئ توجيهية إرشادية يمكن في ضوئها تقييم كل من هذه المؤشرات.

تعاف غير متوازن

صرح السيد ستراوس-كان بأن هناك بلدانا تحقق نتائج طيبة في مختلف أنحاء العالم، في آسيا وفي أمريكا اللاتينية. وحتى في إفريقيا، حققت بلدان عديدة تعافيا أسرع مما حدث في الأزمات السابقة ويُتوقع لها تحقيق معدل نمو قدره ٤,٥%. أما في الاقتصادات المتقدمة، فإن عدم اليقين يحيط بآفاق الاقتصاد في الولايات المتحدة، كما تمر أوروبا بمشكلات متعددة، وخاصة في منطقة اليورو.

ولا تزال البطالة مرتفعة داخل البلدان، لا سيما في الاقتصادات المتقدمة. ورغم أن العالم قد وضع الأزمة وراءه إلى حد كبير وبدأ يتعافى من الأزمة الاقتصادية، فإن الأزمة الاجتماعية لا تزال قائمة. وأضاف المدير العام أن "النمو بدون وظائف لا يعني الكثير بالنسبة لرجل الشارع، ومن ثم فإننا لا نزال بعيدين عن إتمام مهمتنا."

وإلى جانب البطالة في الاقتصادات المتقدمة، هناك قضايا رئيسية أخرى ينبغي التصدي لها، ومنها مخاطر دخول الاقتصادات الصاعدة في نوبة من النشاط المحموم، ومشكلات ارتفاع أسعار الغذاء والوقود التي أشار السيد ستراوس-كان إلى أنها لا تزال على ارتفاعها المسجل في عام ٢٠٠٨، وتشكل خطرا على بلدان الدخل المنخفض بشكل خاص، وفئات السكان الهشة في مختلف أنحاء العالم. [استمع إلى البث الصوتي عن ارتفاعات أسعار الغذاء].

قضايا رئيسية تتطلب إجراءات

صرح السيد ستراوس-كان بأنه ينبغي اتخاذ إجراءات قوية محلية ودولية من خلال السياسات. فيتعين بذل مزيد من الجهد لمعالجة الخلل في القطاعات المالية وإصلاح أوضاعها. وقال سيادته إنه رغم إجراء إصلاحات مهمة، فلا يزال الاحتمال قائم بأن يعود النظام المالي إلى "منوال العمل المعتاد". وعلى وجه التحديد، صرح المدير العام بأن يتعين عمل الكثير بشأن الرقابة وتسوية أوضاع المؤسسات المالية العابرة للحدود رغم ما اتخذ من خطوات لتحسين التنظيم. وقال سيادته أيضا إن الصندوق كان قد اقترح مساهمة من القطاع المالي وضريبة على الأنشطة المالية بغية تثبيط الإفراط في المخاطرة من جانب القطاع المالي، لكن المؤسف أن ذلك ظل اقتراحا ولم تتخذ بشأنه أي خطوات أخرى.

وتمثل كفاءة توزيع الدخل قضية أخرى تستوجب مزيدا من الاهتمام. وفي هذا الصدد، أشار السيد ستراوس-كان، على سبيل المثال، إلى أن مصر وتونس تعرضا لمشكلات كبيرة تتعلق بعدم العدالة، رغم ما حققاه من معدلات نمو إيجابية. "ومن ثم ينبغي أن نبذل جهدا أكبر فيما يتصل بكفاءة توزيع الدخل."

نتائج اجتماع مجموعة العشرين

اتفق الوزراء أثناء اجتماع باريس على مجموعة من المؤشرات لقياس الاختلالات العالمية وقالوا إنهم يسعون إلى اتخاذ قرار قبل موعد اجتماعهم المقبل في شهر إبريل القادم حول مبادئ توجيهية إرشادية يمكن في ضوئها تقييم كل من هذه المؤشرات. والهدف وراء ذلك هو أن يصبح الاقتصاد العالمي أكثر استقرارا. ووفقا لما ورد في بيان مجموعة العشرين، تتألف هذه المؤشرات مما يلي:

- الدين العام وعجز المالية العامة؛
- معدّل الادخار الخاص وحجم الدين العام؛

- الاختلالات الخارجية التي تتألف من الميزان التجاري وصافي تدفقات وتحويلات الدخل الاستثماري، "مع المراعاة الواجبة لسعر الصرف وسياسات المالية العامة والسياسات النقدية وغيرها من السياسات."

وعلى هذه الخلفية، سيقدم الصندوق تحليلات فنية في إطار عملية التقييم المتبادل بين أعضاء مجموعة العشرين (MAP) المصممة بحيث تعمل على تحسين التعاون بشأن السياسات والحد من الاختلالات العالمية. وقال السيد ستراوس-كان إن هذه العملية إذا تم تنفيذها بشكل فعال يمكن أن تؤدي إلى ارتفاع كبير في النمو والوظائف الجديدة والحد من الفقر. وأضاف سيادته: "ومن هنا تأتي أهمية المؤشرات التي تم الاتفاق عليها أثناء هذا الاجتماع." وأشار المدير العام أيضا إلى صعوبة التعاون الآن مقارنة بالوضع أثناء ذروة الأزمة، ولذلك لم تكن المهمة سهلة، ولكن مجموعة العشرين استطاعت التقدم في إنجازها.

وقد قال الوزراء إنهم اتفقوا على برنامج عمل يهدف لتقوية أداء النظام النقدي الدولي (IMS) بعدة سبل منها اتخاذ تدابير للتعامل مع التدفقات الرأسمالية التي يمكن أن تؤثر على الاستقرار، وتحسين إدارة السيولة العالمية بغية تعزيز القدرة على منع الصدمات والتعامل معها حال وقوعها، بما في ذلك قضايا شبكات الأمان المالي ودور حقوق السحب الخاصة (SDRs) التي يستخدمها الصندوق والتي تتحدد قيمتها استرشادا بسلة من العملات المختارة.

وفي رد على سؤال يتعلق بمدى تأييد السيد ستراوس-كان لإدراج اليوان الصيني في سلة العملات، قال إنه يود أن يرى ذلك وقد تحقق في أقرب وقت ممكن، "ولكنه يعني، بصورة أو بأخرى، أن اليوان يجب أن يكون قابلا للتحويل بشكل جزئي على الأقل إن لم يكن بحرية تامة."

وأكد السيد ستراوس-كان أهمية إصلاح النظام النقدي الدولي للحيلولة دون وقوع أزمات مستقبلية، مشيرا إلى الأهمية التي تعلق على مجموعة من القضايا المتنوعة ــ منها أسعار الصرف والاحتياطيات والتدفقات الرأسمالية. وإذ أقر سيادته بأن هذه القضايا لن تتم تسويتها بين عشية وضحاها، قال إن "الصندوق يشغل موقعا مركزيا" في النقاش الدائر بهذا الخصوص.

صندوق النقد الدولي: النسخة الثالثة

أشار السيد ستراوس-كان في المؤتمر الصحفي إلى دور الصندوق في التحرك لمواجهة الأزمة، والدفع المبكر نحو إجراءات تنشيط الاقتصاد، والمساعدة في تنسيق السياسات، وتوفير الموارد المالية، ودعم مجموعة العشرين بالتحليلات اللازمة، بالإضافة إلى دوره في إصلاح النظام النقدي الدولي. وقد مثل ذلك تحولا كبيرا بالنسبة للصندوق، الانتقال من الصندوق في نسخته الأولى إلى الصندوق في نسخته الثانية. وقال سيادته إن التحدي الراهن هو التقدم إلى أبعد من ذلك وصولا إلى الصندوق في نسخته الثالثة"، بما يتضمنه ذلك من زيادة التركيز على قضايا القطاع المالي وبشكل أعم على تعزيز فعالية هذه المؤسسة التي تضم ١٨٧ بلدا عضوا.

وقال سيادته: "في عالم يزداد تأثرا بتوجهات العولمة، تتزايد الحاجة لمؤسسة متعددة الأطراف مثل صندوق النقد الدولي."